S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/332
24 March 1994

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ وموجهة الى الأمين العام من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم رسالة الأخ عمر مصطفى المنتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، في شأن قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ في النزاع الترابي بين الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تشاد.

وسوف أكون ممتنا فيما لو تم تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. علي أحمد الحضيري
المنـــدوب الدائـم

240394 240394 94-14846

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون
الدولي في الجماهيرية العربية الليبية

تعلمون بأن محكمة العدل الدولية قامت بتاريخ ٣ شباط/فبراير بإصدار حكم في النزاع الترابي بين الجماهيرية العظمى وجمهورية تشاد.

وعلى إثر ذلك قام الأخ قائد الثورة بإرسال مبعوث خاص الى فخامة السيد رئيس جمهورية تشاد، الذي رد عليه بالمثل وتم تبادل رسائل مكتوبة وشفوية بينهما بهذا الخصوص.

وفي الفترة ما بين ٤ و ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ قمت بزيارة انجامينا، لإجراء مباحثات بناء على دعوة من نظيري سعادة وزير خارجية تشاد.

وعلى الرغم من أن سعادة وزير خارجية تشاد لم يتابع المباحثات بصفة شخصية، بل أوكلها الى وفد يضم كل من وزير الداخلية ووزير الدفاع، إلا أن الفرصة أتيحت للجانبين لتسجيل مواقفهما.

ولقد قام وفد الجماهيرية العظمى بتأكيد التزام الجماهيرية العظمى بحكم محكمة العدل الدولية، وأن هذا الحكم أنهى الخلاف الترابي بين الطرفين بصفة قاطعة، وهو حكم كاشف لحالة الحدود، معينا لخطها، ولم يتضمن خلاف ذلك أية التزامات أو إجراءات يتخذها الطرفان أو أحدهما، مما يستتبع أن تكون آثاره محل اتفاق بين الطرفين. وترى الجماهيرية العظمى أن ذلك كله يستتبع وضع آلية لوضع ذلك الحكم موضع التنفيذ، وتقرير ما يترتب عليه من آثار، واضعا في الاعتبار أن الحكم صادر نتاج اتفاق الإطار المبرم بين الطرفين في الجزائر عام ١٩٨٩، وأن الأمر يتطلب أيضا العمل على استكمال تنفيذ بنود ذلك الاتفاق لتوثيق العلاقات بشكل منضبط.

وأصر وفد جمهورية تشاد على أن تنفيذ الحكم يعني وضع جدول زمني لانسحاب الإدارة المدنية والعسكرية الليبية، وأن مناقشة أية آلية للتنفيذ وتشكيل اللجان أمر سابق لأوانه ولا يمكن بحثه قبل الاتفاق على جدولة للانسحاب. وإزاء هذا الموقف أجل الاجتماع الأول المنوه عنه على أن يقوم وفد تشادي بزيارة الى الجماهيرية العظمى بأسرع وقت ممكن للاتفاق على آلية وضع الحكم موضع التنفيذ، بما في ذلك جدولة الانسحاب وكيفية اتمامه.

وفي إطار المشاورات بين البلدين استقبل الأخ قائد الثورة بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ مبعوثا شخصيا من الرئيس ادريس دبى، وعلى إثر ذلك قامت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتوجيه رسالة بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٤ الى الرئيس محمد حسني مبارك باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية بطلب إرسال لجنة مصرية بصورة عاجلة للإشراف على الانسحاب الليبي من قطاع "اوزو" تنفيذا للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، وإفادته بأن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ستقوم بتأمين وصول أعضاء اللجنة المشكلة الى قطاع اوزو وذلك حتى تكون منظمة الوحدة الافريقية والرئيس محمد حسني مبارك شاهدين على تطبيق القرار.

وأخيرا قامت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتجديد الدعوة لوفد تشادي لزيارة الجماهيرية العظمى لدراسة بحث تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية وذلك بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤ عن طريق السفارة التشادية بطرابلس ولم يصلنا الرد حتى الآن.

لقد رأيت أن أحيطكم علما بهذه التطورات، مؤكدا لكم بأنني واثق من أن استعداد الجماهيرية للتنفيذ أمر لا تشوبه شائبة، وليس معلقا على شرط مسبق أو لاحق، وأن كل ما تهدف اليه الجماهيرية هو الوصول الى الحل النهائي عن طريق سليم وعملي ومنطقي، وسوف لن ينثني عزمنا على تحقيق هذه النهاية لنزاع طال أمده واستشرى الى أن فصل فيه القضاء في مطلع الشهر الماضي.

(توقيع) عمر مصطفى المنتصر
أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال
الخارجي والتعاون الدولي

- - - - -